

# الجمهورية التونسية

## وزارة المالية



- إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي وتوزيعه القطاعي
- جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
- جدول عمليات تمويل الميزانية

أكتوبر 2023

## الفهرس

2.....	تقديم
5	إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي للفترة 2024-2026 وتوزيعه القطاعي .
7.....	تقديرات موارد ميزانية الدولة للفترة 2024-2026
11.....	تقديرات نفقات ميزانية الدولة للفترة 2024-2026
18.....	عجز ميزانية الدولة المقدر خلال 2024-2026
19.....	حجم الدين العمومي على المدى المتوسط
24.....	جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
26.....	جدول عمليات تمويل ميزانية الدولة



## تقديم

شهد الاقتصاد التونسي تحديات كبيرة جراء الأزمة الصحية العالمية سنة 2020 مسجلاً انكماشاً غير مسبوق بحوالي -8.6%، ورغم بوادر استعادة النشاط الاقتصادي لحركيته، خاصة بتحقيق نمو إيجابي في أغلب قطاعات الإنتاج، فقد مثلت الأزمة الروسية - الأوكرانية التي شهدها العالم منذ الأشهر الأولى لسنة 2022 صدمة جديدة عرقلت التعافي وخلقت حالة من عدم اليقين حول الآفاق الاقتصادية العالمية. وقد تسبب هذا الصراع في إرباك إمدادات القمح والطاقة العالمية، وأفرز ضغوطاً تضخمية، ما دفع إلى مراجعة آفاق الاقتصاد العالمي والتخفيض في تقديرات النمو في جل بلدان العالم. كل هذه العوامل أدت على المدى القصير، إلى تفاقم التحديات التي تواجه الاقتصاد التونسي في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، إلى جانب تواصل تداعيات التغيرات المناخية وموجة الجفاف على عدد من قطاعات الإنتاج وخاصة القطاع الفلاحي والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به.

فقد سجل الاقتصاد التونسي معدل نمو حقيقي في حدود 2.4% لكامل سنة 2022، مدفوعاً بالأداء الجيد لقطاع الخدمات خاصة القطاع السياحي، ونمو أنشطة الصناعات التصديرية منها الصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة النسيج والملابس. كما ارتفع معدل التضخم ليصل إلى حوالي 8.3% خلال سنة 2022 مقارنة بحوالي 5.7% خلال سنة 2021 ما يعكس بدرجة أساسية ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والمواد الغذائية. وعلى مستوى المالية العمومية، تأثرت التوازنات المالية الكبرى نظراً لارتفاع كلفة الدعم التي وصلت إلى حدود 8.3% خلال سنة 2022 مقابل حوالي 4.6% في سنة 2021، مما أدى إلى زيادة الضغوط على ميزانية الدولة والحد من النفقات الداعمة للنمو الاقتصادي. وقد بلغ عجز ميزانية الدولة



حوالي -7.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 أي نفس المستوى المسجل سنة 2021.

ولمواجهة التحديات المختلفة على المستويين المحلي والدولي، وسعيًا لتحقيق الأهداف الوطنية المرسومة خاصة توفير فرص العمل وتنمية الجهات الداخلية واستهداف الفئات الهشة من جهة، ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على الصمود من جهة أخرى، مثلت سنة 2022 سنة الانطلاق في مسار الإصلاحات وذلك باعتماد البرنامج الوطني للإصلاحات الكبرى للفترة (2023 - 2026) بهدف الإقلاع الاقتصادي وإحراز التصحيح المرجو لوضعية المالية العمومية، ودعم مقومات استدامتها على المدى المتوسط والبعيد، وتحسين أداء القطاع العمومي وتعزيز الحماية الاجتماعية وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

وقد تم إعداد مخطط التنمية (2023 - 2025) الذي يندرج ضمن رؤية تونس 2035، بهدف إحداث تحول هيكلي للاقتصاد الوطني يُمكن من الانصهار في سلاسل القيمة العالمية من خلال التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، والمحتوى التقني المرتفع، واعتماد التحول الرقمي والتحول الطاقوي والبحث العلمي والتجديد، كركائز أساسية لدعم القدرة التنافسية وتنويع الأسواق فضلاً عن فتح الآفاق لفرص الاستثمار والتصدير.

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي تطوراً إجمالياً بنسبة 1.2% بالأسعار القارة خلال السداسي الأول من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية مدفوعاً بقطاع الخدمات خاصة القطاع السياحي، مقابل تواصل تراجع أداء القطاع الفلاحي نتيجةً لاستمرار موجة الجفاف والنقص الحاد في تساقطات الأمطار، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 0.9% في المائة لكامل سنة 2023، في ظل التوقع بتواصل موجة الجفاف وتداعياتها السلبية على القطاع الفلاحي وكذلك على إنتاج الصناعات الغذائية



التحويلية، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة النمو إلى حوالي 2.1% في سنة 2024.

وسجّل معدل التضخم خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 مستوى 9.7% مقابل معدل 7.8% خلال نفس الفترة من سنة 2022. ويتوقع أن تتراجع نسبة التضخم خلال سنة 2024 وذلك بفضل الاستقرار النسبي في أغلب الأسعار العالمية للمواد الأساسية والطاقة، وجهود ضبط أوضاع المالية العمومية.

وتبعا لتطور الظرف الاقتصادي العالمي واعتبارا للضغوطات الإضافية على ميزانية الدولة خلال الأشهر الأولى من سنة 2023، فقد تم تحيين ميزانية الدولة مما يمكن من رصد الاعتمادات اللازمة لايفاء الدولة بالتزاماتها الداخلية والخارجية. فمن المتوقع أن تحقق مداخيل ميزانية الدولة تطورا بنسبة 10.7% ونفقات الميزانية تطورا بـ 10.8% سنة 2023 مما يؤدي إلى تسجيل عجز الميزانية (دون اعتبار الهبات والمصادرة) في مستوى -7.7% من الناتج المحلي الإجمالي وسيتواصل العمل على التحكم في عجز ميزانية الدولة ليتراجع إلى مستوى -6.6% في سنة 2024 ويبلغ بذلك حجم الدين العمومي حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية سنة 2023 و2024.

وقد تم إعداد تقديرات إطار الميزانية المتوسط المدى للفترة 2024-2026 باعتبار جملة من الفرضيات تهم مؤشرات الظرف الاقتصادي العالمي خاصة فيما يتعلق بتطور الأسعار والطلب الخارجي من جهة بالإضافة إلى مردود الإجراءات والإصلاحات على موارد ونفقات ميزانية الدولة من جهة أخرى.



**إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي  
للفترة 2024-2026 وتوزيعه القطاعي**



## إطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2024-2026

تعكس تقديرات الميزانية متوسطة المدى للفترة 2024-2026 مواصلة جهود الإصلاح من خلال إعداد جملة من السياسات والإجراءات المالية إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية على صعيد إدارة المالية العمومية والقطاع المالي، تأتي في مجملها استكمالاً للسياسات والإجراءات التي تم تنفيذها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انطلق منذ سنة 2022 والذي يهدف بالأساس إلى:

- تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام،
- تحسين مناخ الأعمال وإعادة الثقة مع شركاء تونس بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب والمحافظة على موقع البلاد التونسية كوجهة جاذبة للاستثمار،
- المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة ومساندة الطبقات الاجتماعية الهشة والمحافظة على القدرة الشرائية،
- إرساء جباية عادلة لا تثقل كاهل المؤسسات والأفراد،
- تحسين حوكمة إدارة القطاع العام.

وتهدف السياسة المالية العمومية على المدى القصير والمتوسط إلى المحافظة على التوازنات المالية الكبرى وضمان استدامة الدين العمومي من خلال تعزيز موارد الدولة والتحكم في النفقات العمومية وتطوير حوكمة المؤسسات العمومية من جهة والايفاء بالتزامات الدولة الخارجية من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس تم إعداد تقديرات موارد ونفقات ميزانية الدولة للفترة 2024-2026 والتي تتميز أساساً بـ:

- دعم مناب الموارد الذاتية في ميزانية الدولة لتبلغ 68% من جملة موارد الدولة في سنة 2026 مقابل 63.1% مقدرة لسنة 2024 و63.7% محينة لسنة 2023.



- تفعيل برنامج الإصلاح الجبائي وتعزيز مجهود الاستخلاص لتحقيق تطور المداخيل الجبائية بمعدل 9.5% خلال الفترة 2024-2026.
- عدم إثقال كاهل الفاعلين الاقتصاديين والمحافظة على معدل نسبة الضغط الجبائي في مستوى لا يتجاوز 25% خلال الفترة 2024-2026.
- التحكم في نفقات التأجير باعتبار البرنامج العام للزيادة في الأجور المبرمج خلال سنوات 2022 و2024 و2025 دون إقرار زيادات قطاعية جديدة. وبذلك من المتوقع أن تتطور هذه النفقات بمعدل 4.6% خلال الفترة 2024-2026 والعمل على النزول بنسبة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى 12.6% في أفق سنة 2026 مقابل 13.5% مقدرة سنة 2024 و14.4% متوقعة لسنة 2023.
- التحكم في نفقات التسيير والتقيد بمستوى الاعتمادات المرسمة بالميزانية، ويتوقع تطورها بمعدل 5.6% خلال الفترة 2024-2026.
- التحكم في نفقات الدعم وترشيدها من خلال مزيد احكام مراقبة مسالك التوزيع ومكافحة ظواهر التهريب والاحتكار.
- دعم دور الدولة في تشجيع الاستثمار وخلق مناخ أعمال سليم ومحفز من خلال إرساء نظام جبائي عادل وتحسين حوكمة المؤسسات العمومية.
- تشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة والنظيفة.

### تقديرات موارد ميزانية الدولة للفترة 2024-2026

تم إعداد تقديرات موارد ميزانية الدولة للفترة 2024-2026 في إطار تنفيذ برنامج الإصلاحات بهدف استعادة التوازنات المالية من خلال تعزيز الموارد الذاتية لميزانية الدولة وتحسين مجهود الاستخلاص. فمن المتوقع أن تشهد مداخيل الميزانية تطورا بمعدل 7.4% خلال الفترة 2024-2026. ومن المنتظر أن يرتفع مناب هذه المداخيل من جملة موارد الدولة إلى مستوى



68% وحوالي 27.3% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2026 مقابل 63.7% و28.6% على التوالي محينة لسنة 2023.

**على مستوى المداخيل الجبائية:** تم إعداد تقديرات المداخيل الجبائية للفترة 2026-2024 في إطار مواصلة برنامج إصلاحات السياسة الجبائية بهدف إرساء نظام جبائي يكرس مبادئ العدالة والشفافية ويتلاءم مع توجهات الدولة وأهدافها.

وتعتمد هذه التقديرات على جملة من الفرضيات المتعلقة بالإطار الاقتصادي الكلي على غرار تطور النمو الاقتصادي ونسبة التضخم وتطور الاستهلاك والطلب الخارجي بالإضافة إلى جملة من المتغيرات الخارجية تتعلق خاصة بتطور أسعار المواد الأولية والمحروقات بالأسواق العالمية.

وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن تحقق المداخيل الجبائية تطورا بمعدل 9.5% للفترة 2026-2024 مقابل نسبة 11.4% محينة لسنة 2023 لتستقر بذلك نسبة الضغط الجبائي بحوالي 25% خلال الفترة 2026-2024.

وقد تم اتخاذ جملة من التدابير من أجل تحسين قدرة الدولة على تعبئة المداخيل الجبائية، وترشيد الامتيازات الجبائية، إضافة إلى التوجه نحو نظام ضريبي أكثر كفاءةً وإنصافاً من خلال السعي إلى توسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتعزيز الرقمنة المالية، ودمج القطاع الموازي في القطاع الرسمي، حيث سيتم تطبيق الإجراءات التالية:

- **العمل على زيادة وتنويع حصيلة الأداءات المباشرة بما يعزّز الوضع المالي ويكرّس التوزيع العادل للعبء الضريبي، من خلال:**
  - استكمال مراجعة جدول الضريبة على الدخل وإعادة توزيع مختلف شرائحه بشكل يضمن ملائمة نسب الضريبة مع مستوى الدخل، ويقلّص الفارق بين الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات بالنسبة للمهنيين.



- **العمل على توسيع القاعدة الضريبية للأداء على القيمة المضافة من خلال** مراجعة الحد الأدنى لرقم المعاملات السنوي الإجمالي، المُحقق من قبل تجار التفصيل، والمعتمد للإخضاع للأداء على القيمة المضافة.
- **استكمال العمل على ترشيد الإعفاءات الجبائية من خلال** تقليص الأنظمة الضريبية التفاضلية، وترشيد الامتيازات الجبائية، ومواصلة العمل على حذفها أو حصرها في القطاعات ذات الأولوية.
- **مواصلة العمل على التصدي للتهرب الضريبي من خلال مواصلة العمل على إدماج الناشطين في الاقتصاد الموازي.**
- **تفعيل النظام الجبائي للمُبادر الذاتي في اتجاه** حث الأشخاص الناشطين في القطاع الموازي على الانخراط في الاقتصاد المنظم، من خلال إعداد منصة الخدمات الالكترونية الخاصة بنظام المبادر الذاتي، وإصدار الأمر المتعلق بإدارة المنصة وتنظيمها والتصرف فيها من قبل وزارة التشغيل والتكوين المهني.
- **إرساء سياسة ضريبية تدعم الاقتصاد المستدام من خلال دعم تمويل استثمارات المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والتنمية المستدامة،** عبر تشجيع الأفراد على الاكتتاب في السندات الخضراء، والسندات المسؤولة اجتماعياً، والسندات المستدامة التي تصدرها هذه المؤسسات، ذلك بتمكينهم من طرح مبلغ الفوائض التي يحصلون عليها من السندات المذكورة وكذلك بالتشجيع على بذل مصاريف بحث وتطوير في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والتنمية المستدامة من خلال منح جبائي إضافي على مستوى قاعدة الضريبة وكذلك منح امتيازات جبائية



لعمليات إعادة الاستثمار في رأس مال المؤسسات التي تنجز استثمارات في المجالات المذكورة.

- **رقمنة الإدارة والتشجيع على اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني لتوفير عناصر الاستقصاءات** (منصة الخصم من المورد، إعفاء العمولات المتعلقة بالدفع الإلكتروني من الأداء على القيمة المضافة، تحجير بيع مواد الاختصاص نقدا، مواصلة تعويض معلوم الطابع الجبائي بوصولات استخلاص...) **والتسريع في إحداث الشركات عن بعد.**
- **تبسيط الإجراءات الجبائية، وتحديث المنظومة الجبائية،** وإضفاء مزيد من النجاعة على هيكلها التنظيمي وطرق عملها، بهدف تيسير أداء الضريبة للمطالبين بالأداء، ورفع كفاءة تعبئة مداخيل ميزانية الدولة.

**على مستوى المداخيل غير الجبائية:** تمثل المداخيل غير الجبائية حوالي 10% من مداخيل الميزانية المحينة لسنة 2023 وفي تقديرات قانون المالية لسنة 2024 على التوالي. ومن المتوقع أن تتراجع هذه المداخيل خلال الفترة 2025-2026 وذلك بالعلاقة خاصة بتراجع مداخيل تسويق المحروقات وأتاوة عبور الغاز الجزائري وذلك على أساس تطور مختلف الفرضيات وخاصة منها:

- اعتماد معدل سعر برميل النفط في حدود 81 دولار في 2024 على أن يشهد تراجعا لمستوى 74 دولار في سنة 2026 وباعتبار تقديرات كميات إنتاج النفط وتقدير كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية في حدود 23 مليار متر مكعب تعاقدية سنويا.
- وفي المقابل، من المتوقع تحسن عائدات مساهمات بعض المؤسسات العمومية في مداخيل الدولة بالعلاقة مع استرجاع نسق نشاطها وتطور مردوديتها.



**على مستوى الهبات:** تواصل برامج التعاون الثنائي لدعم الميزانية. وقد تم تقدير مبلغ 350 م.د بعنوان الهبات في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على أن تتم تعبئة حوالي 100 مليون أورو سنويا خلال الفترة 2025-2026.

### تقديرات نفقات ميزانية الدولة للفترة 2024-2026

شهدت نفقات الميزانية تطورا بنسبة 16.5% سنة 2022 ويرتقب أن ترتفع بـ 10.8% في نهاية سنة 2023. ومن المقدر أن تشهد جملة نفقات الميزانية تطورا بمعدل 4.4% خلال الفترة 2024-2026، وذلك تطبيقا لسياسة المالية العمومية المعتمدة في هذه الفترة وتلاؤما مع مقتضيات المرحلة، حيث سيتم العمل على احتواء نفقات التأجير وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية، ومواصلة التحكم في نفقات الدعم وترشيدها، وضمان دور الدولة في حماية الفئات الاجتماعية الهشة ومساندة الأسر ضعيفة الدخل، وتعزيز حوكمة المؤسسات العمومية بغرض احتواء حجم مديونيتها وتخفيف ضغطها على ميزانية الدولة.

**وفي هذا الصدد سيتم تركيز الجهود خلال الفترة 2024-2026 على تفعيل جملة من الإجراءات أهمها:**

### على مستوى نفقات التأجير:

- مواصلة العمل بالبرنامج الخاصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية كما نص عليه الفصل 14 من المرسوم عدد 21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2022، مع الحرص على تطبيق أحكام الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2023 المتعلق بترشيح الترفيع في سن التقاعد.
- إيقاف العمل بصيغة التعاقد بعقود طويلة الأجل مع عمال الحضائر سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي أو على مستوى



المؤسسات العمومية. علما وأن الأمر عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 نصّ على إنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها انطلاقا من جوان 2021 وعلى تسوية وضعيات عمال الحضائر الذين لا تتجاوز أعمارهم 45 سنة وعددهم 31000 على مدى 5 سنوات بمعدل 6000 عونا سنويا انطلاقا من سنة 2022.

- عدم تطبيق اتفاق 6 فيفري 2021.
- عدم تطبيق مقتضيات القانون عدد 38 لسنة 2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي.
- حصر الانتدابات الجديدة في القطاعات ذات الأولوية والانتدابات ذات القيمة المضافة لبعض القطاعات خاصة ذات الصبغة الفنية والتقنية. والتخفيض التدريجي لعدد الرخص الممنوحة لمدارس التكوين خلال الفترة 2024-2026.
- تأثير صرف القسطين الثاني والثالث لبرنامج الزيادة العامة في الأجور لكافة أعوان الوظيفة العمومية خلال سنة 2024 و2025. وللتذكير، تم إبرام اتفاق بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل في 15 سبتمبر 2022 حول البرنامج العام للزيادة في الأجور للفترة 2022-2025 حسب الروزنامة التالية:

الجملة	القسط الثالث جانفي 2025	القسط الثاني جانفي 2024	القسط الأول أكتوبر 2022	الصف
300	100	100	100	أ 1
270	90	90	90	أ 2
220	74	73	73	أ 3
210	70	70	70	ب
195	65	65	65	ج و د وبقية العملة



وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن تسجل نفقات التأجير تطوراً بمعدل 4.6% خلال الفترة 2024-2026 مقابل تطور متوقع بـ 7.8% في سنة 2023. وسيتم العمل على التحكم في كتلة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 12.6% في أفق سنة 2026 مقابل 13.5% مقدرة في سنة 2024 و14.4% محينة لسنة 2023 كما يبينه الجدول الموالي:

2026	2025	2024	2023	2022	
26050	24773	23711	22772	21125	<b>نفقات الأجور (م.د)</b>
5.2	4.5	4.1	7.8	4.7	نسبة التطور (%)
12.6	13.0	13.5	14.4	14.7	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

كما ستتم مواصلة العمل خلال الفترة القادمة على تطبيق أحكام الأمر عدد 387 بتاريخ 18 أفريل 2022 المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والتشجيع على الإنتفاع بعطلة لبعث مؤسسة طبقاً لمقتضيات الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2022 بالإضافة إلى تطوير إدارة الموارد البشرية ونظام التأجير بالوظيفة العمومية.

وبهدف تطوير التصرف في الموارد البشرية للإدارة فستتم مواصلة العمل على تطوير الإطار القانوني للوظيفة العمومية من خلال مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وإدراج مبادئ الجدارة والكفاءة باعتماد نظام جديد لتقييم أداء العون العمومي وتطوير منظومة التكوين ورقمنتها. كما سيتم العمل على إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية ووضع منظومة معلوماتية خاصة بالموارد البشرية مما يمكن من التصرف في عدد الأعوان ومساهمهم المهني وتوزيعهم على المستوى المركزي والجهوي والمحلي بطريقة ناجحة.



### على مستوى نفقات التسيير:

- ترشيد نفقات التسيير وإحكام توزيعها حسب المهمات والبرامج، والتحكم فيها للبقاء في مستوى الاعتمادات المُرسّمة، واعتماد معايير موضوعية تُمكن من تحسين سبل التصرف فيها وتجنّب تسجيل متخلّلات لدى المزودين والمؤسسات العمومية. وسيتم العمل خاصة على مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية ونفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج، وترشيد استهلاك الطاقة، والتسريع في إجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال، بالإضافة إلى مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة. من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك باستعمال الفوانيس المقتصدة واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع.

وتمثل نفقات التسيير المبرمجة لسنة 2024 نسبة 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي وتحتوي على اعتمادات استثنائية في حدود 200م.د لخلاص جزء من ديون المؤسسات الصحية تجاه الصيدلية المركزية للبلاد التونسية قصد تمكين هذه الأخيرة من الإيفاء بتعهداتها خاصة مع مزوديها الأجانب.

### على مستوى نفقات الدعم:

- ✓ تحسين منظومة دعم المحروقات من خلال تطبيق إجراءات لتحسين الأداء والتحكم في تكلفة الإنتاج والتحكم في الاستهلاك ومراقبة مسالك التوزيع فضلا عن تفعيل البرامج التحسيسية لترشيد استهلاك المواد البترولية.
- تشجيع استثمار القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء وخاصة في مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة.



- تحسين كفاءة منظومة دعم المواد الأساسية مع مواصلة العمل على ترشيد الاستهلاك وتعزيز مراقبة مسالك التوزيع ومقاومة مظاهر الاحتكار والمضاربة والتهرب.

وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن تتراجع نسبة الدعم من جملة نفقات الميزانية إلى حدود 16.5% في أفق سنة 2026 أي ما يعادل نسبة 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسبة 19% و6.5% على التوالي مقدرة لسنة 2024.

### على مستوى نفقات التدخلات دون الدعم ودون التدخلات ذات الصبغة التنموية:

- تعزيز دور الدولة الاجتماعي من خلال مراجعة منظومة الضمان الاجتماعي بهدف تنويع مصادر التمويل وتقريب وتحسين الخدمات المسداة بالتركيز على:
  - الترفيح الدوري في المنحة المسندة إلى العائلات المعوزة بـ 20 دينارا سنويا، إضافة إلى الترفيع في عدد العائلات المنتفعة بـ 10 آلاف عائلة سنويا.
  - مواصلة إسناد منحة شهرية لفائدة أبناء العائلات محدودة ومتوسطة الدخل دون 6 سنوات (220 ألف منتفع/30 دينار شهرياً لكل واحد منهم).
  - تدعيم المساعدات والتحويلات الاجتماعية (مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية، المنح والقروض الجامعية).
  - مواصلة إسناد منحة الاندماج في الحياة الجامعية لكل ناجح في البكالوريا ينتمي لعائلة ضعيفة او متوسطة الدخل (36 ألف طالب / 500 دينار تونسي لكل واحد منهم).
  - النهوض بزيادة الأعمال النسائية من خلال البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات".



- إسناد مساعدات لاستحداث موارد رزق لفائدة المعوقين.
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة وتسيير مراكز رعاية المسنين والمعوقين ومرجبات الطفولة ومراكز أطفال في سنّ ما قبل الدراسة.
- الترفيه في الاعتمادات المخصصة لصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية.

ومن المنتظر أن تبلغ نفقات التدخلات دون الدعم ودون التدخلات ذات الصبغة التنموية حوالي 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في سنتي 2025 و2026 مقابل 1.9% مقدرة لسنة 2024.

### على مستوى النفقات التنموية:

- ضبط حجم الاعتمادات ذات الطابع التنموي في ضوء التنفيذ المادي والمالي للمشاريع والبرامج المصنفة ذات الأولوية القصوى في إطار المخطط التنموي (2023-2025)، وذلك من خلال إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج السنوية المتواصلة لاستكمالها، وخاصة منها المعطلة، والمشاريع والبرامج التي سيتم تصنيفها مبدئياً كأولوية قصوى في إطار المخطط التنموي، والمشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية، ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين، خاصة بالمناطق ذات الأولوية والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات، ودعم برامج التهيئة والصيانة.

ومن المنتظر أن تحقق النفقات ذات الصبغة التنموية تطورا بـ 18.4% في سنة 2023 أي نسبة 16.4% من نفقات الميزانية. ومن المتوقع أن تحقق هذه النفقات تطورا بمعدل 6.8% خلال الفترة 2024-2026 لتبلغ حوالي 17.6% من جملة نفقات الميزانية في نهاية سنة 2026.



ولتحقيق هذه السياسات وضمان نجاعتها، سيتم العمل خلال الفترة 2024-2026 على تعزيز إدارة المالية العمومية وحوكمة المؤسسات العمومية، بما يُحسّن من عمليات تخطيط وتنفيذ التوازنات العامة ويدعم الهيكلية المالية والإدارية للمؤسسات العمومية.

### على مستوى إدارة المالية العمومية وحوكمة المؤسسات العمومية:

سيتم التسريع في وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في هذا المجال بالتركيز على استحداث إدارة مالية تستند على ميزانية الأهداف والأداء على المدى المتوسط، وتعزيز تطبيق التقنيات المعلوماتية الحديثة في إدارة المالية العمومية وتطوير حوكمة مؤسسات القطاع العمومي، حيث تشمل الإصلاحات ما يلي:

- مواصلة تعزيز عملية التحول من النظام التقليدي في إعداد وتنفيذ ومراقبة التوازنات المالية إلى النظام الحديث، الذي يُركّز على الميزانية حسب البرامج والأهداف من خلال استكمال تطبيق جميع مكونات منظومة إدارة الميزانية حسب الأهداف في إطار متعدد السنوات وتعميمها على كافة المهمات والمؤسسات الراجعة للدولة وإرساء أسس الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي والمراعية للتغيرات المناخية.
- مواصلة العمل على رفع كفاءة وفعالية إدارة نفقات الاستثمار لتعزيز البنية التحتية وتحفيز الاستثمار العمومي كمحرك لتطوير النمو الاقتصادي، وتحفيز أنشطة القطاع الخاص، من خلال تبسيط الإجراءات، وذلك بهدف تعزيز الثقة بين هياكل الدولة والفاعلين الاقتصاديين في الداخل والخارج.
- تعزيز حوكمة المؤسسات العمومية من منطلق التحديات التي تواجهها والمتعلقة بتدهور وضعيتها المالية وارتفاع حجم مديونيتها. وذلك من خلال:



- إعادة هيكلة الوضع المالي للمؤسسات العمومية من خلال تسوية ديونها المستحقة للدولة وتصفية الديون المتقاطعة بين المؤسسات العمومية حسب القطاعات بالإضافة إلى تحليل وتدقيق متخلدات المؤسسات العمومية الكبرى وإعادة تقييم أصولها.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- إرساء سياسة لتغطية مخاطر السوق، وترشيد منح ضمانات ودعم الدولة.
- تحديث أطر الحوكمة الداخلية للمؤسسات العمومية وتعزيزها، من خلال توسيع قائمة المؤسسات الخاضعة للالتزام بعقد أداء مع الدولة، ومراجعة شروط التعيين ومستويات التأجير لمديري المؤسسات العمومية، ومراجعة الإطار القانوني والتنظيمي وشروط مناظرات الانتدابات الخارجية، وإنشاء نظام ترقية ومكافآت قائم على أساس الكفاءة والجدارة والأهداف.

### عجز ميزانية الدولة المقدر خلال 2024-2026

تفصي تقديرات موارد ميزانية الدولة ونفقاتها للفترة 2024-2026 إلى تسجيل عجز في ميزانية الدولة (دون اعتبار الهبات والمصادرة) بنسبة 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2024، سيتراجع تدريجيا إلى مستوى 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2026 وبالتالي تسجيل نتيجة أولية إيجابية وهو مؤشر إيجابي يدل على استعادة التوازنات المالية وبداية التحكم في نسق التداين العمومي.



## حجم الدين العمومي على المدى المتوسط

شهدت نسبة التداين العمومي ارتفاعا متواصلا خلال العشر سنوات الأخيرة لتبلغ حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي في سنتي 2021 و2022. وسيتمكن تفعيل برنامج الإصلاح على المدى المتوسط من التحكم في هذه النسبة وتلافي مزيد من الانزلاقات وتغيير المنحى التصاعدي ليبلغ مستوى الدين العمومي 78.5% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2026.



## وفي الختام،

في ظل التغيرات الجيوسياسية والمناخية التي يعيشها العالم في السنوات الأخيرة والتي تؤثر بشكل حاد على جل الاقتصاديات، وبالإضافة الى حدة الضغوطات على المستوى الوطني، فإن تقديرات ميزانية الدولة على المدى المتوسط تبقى رهينة تفعيل الإصلاحات ونجاعة الإجراءات المزمع إقرارها سواء على مستوى موارد الميزانية أو نفقات الميزانية وذلك للمحافظة على سلامة التوازنات الكبرى لميزانية الدولة وضمان استدامتها وتحقيق الأهداف المرجوة للسياسة المالية العمومية في خدمة دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل.

**وتحصل الجداول المالية تقديرات إطار الميزانية متوسط المدى  
الإجمالي للفترة 2024-2026 وتوزيعه القطاعي:**



الاطار العام للميزانية متوسط المدى  
 1- جدول التوازنات العامة للميزانية  
 1- موارد الدولة و تكاليفها (بحساب م د)

2026	2025	2024	2023		2022	2021		
توقعات		ق.م	تحيين	ق.م	نتائج			
82641	79875	77868	71239	69914	60664	55032	جملة موارد الدولة	
56237	51749	49160	45360	46424	40993	33547	مداخل الميزانية	1
26404	28126	28708	25879	23490	19671	21485	موارد الخزينة	2
82641	79875	77868	71239	69914	60664	55032	جملة تكاليف الدولة	
63835	61213	59805	56071	53921	50617	43441	نفقات الميزانية	1
18806	18662	18063	15168	15993	10047	11591	نفقات الخزينة دون تمويل العجز	2



## 2- جدول عمليات الميزانية (بحساب م د)

2026	2025	2024	2023		2022	2021		
توقعات		ق.م	تحيين	ق.م	نتائج			
56237	51749	49160	45360	46424	40993	33547	جملة مداخيل الميزانية	
8,7%	5,3%	8,4%	10,7%	13,2%	22,2%	10,0%	التطور (%)	
51814	47397	44050	39488	40536	35449	30405	1 المداخيل الجبائية	
9,3%	7,6%	11,6%	11,4%	14,3%	16,6%	12,0%	التطور (%)	
4053	4002	4760	4335	5534	4166	3098	2 المداخيل غير الجبائية	
0	0	520	40	656	45	50	منها المصادرة والتخصيص	
370	350	350	1537	354	1378	44	3 الهبات	
63835	61213	59805	56071	53921	50617	43441	جملة نفقات الميزانية	
4,3%	2,4%	6,7%	10,8%	6,5%	16,5%	6,2%	التطور (%)	
26050	24773	23711	22772	22772	21125	20182	1 نفقات التأجير	
2720	2630	2538	2314	2314	2152	2157	2 نفقات التسيير	
19498	19257	19696	19168	17222	17931	12592	3 نفقات التدخلات	
10533	10539	11337	11475	8832	11999	6031	3-1 الدعم	
3931	3801	3591	3805	2523	3771	2200	المواد الأساسية	
5902	6058	7086	7030	5669	7628	3327	المحروقات	
700	680	660	640	640	600	504	النقل	
8965	8718	8359	7693	8390	5932	6561	3-2 التدخلات الأخرى	
5800	5527	5274	4693	4692	4611	4506	4 نفقات الاستثمار	
100	80	67	57	57	134	303	5 نفقات العمليات المالية	
7923	7222	6838	5842	5307	4663	3701	6 نفقات التمويل	
1744	1724	1680	1225	1556			7 النفقات الطارئة و غير الموزعة	
325	2242-	3807-	4869-	2190-	4960-	6193-	1 النتيجة الأولية باعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	
%0,2	%1,2-	%2,2-	%3,1-	%1,3-	%3,5-	%4,7-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
45-	2592-	4677-	6446-	3200-	6383-	6287-	2 النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	
%0,0	%1,4-	%2,7-	%4,1-	%2,0-	%4,4-	%4,8-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
7968-	9814-	11515-	12288-	8507-	11047-	9988-	3 النتيجة الجمالية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	
%3,9-	%5,2-	%6,6-	%7,7-	%5,2-	%7,7-	%7,7-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	



## إطار نفقات متوسط المدى القطاعي 2024-2026 (باعتبار الدعم)

بحساب 1000 دينار

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	المهام والمهام الخاصة
41 321	39 473	38 553	1- مجلس نواب الشعب
			2- المجلس الوطني للجهات و لأقاليم
214 789	205 182	200 400	3- رئاسة الجمهورية
291 854	278 800	272 302	4- رئاسة الحكومة
6 240 036	5 960 928	5 822 000	5- مهمة الداخلية
1 014 562	969 182	946 594	6- مهمة العدل
368 700	352 209	344 000	7- مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج
4 380 295	4 184 371	4 086 848	8- مهمة الدفاع الوطني
200 427	191 462	187 000	9- مهمة الشؤون الدينية
1 455 508	1 390 405	1 358 000	10- مهمة المالية
1 018 373	972 823	950 150	11- مهمة الإقتصاد والتخطيط
94 981	90 733	88 618	12- مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
2 360 190	2 254 622	2 202 075	13- مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
6 244 977	6 385 636	7 406 000	14- مهمة الصناعة والمناجم والطاقة
5 902 000	6 058 000	7 086 000	منها دعم المحروقات
4 111 384	3 973 316	3 759 300	15- مهمة التجارة و تنمية الصادرات
3 931 000	3 801 000	3 591 000	منها دعم المواد الأساسية
187 726	179 330	175 150	16- مهمة تكنولوجيايات الإتصال
192 924	184 295	180 000	17- مهمة السياحة
2 111 451	2 017 009	1 970 000	18- مهمة التجهيز والإسكان
492 386	470 362	459 400	19- مهمة البيئة
1 118 036	1 079 338	1 050 031	20- مهمة النقل
700 000	680 000	660 000	منها دعم النقل
444 048	424 186	414 300	21- مهمة الشؤون الثقافية
988 378	944 169	922 164	22- مهمة الشباب والرياضة
266 772	254 839	248 900	23- مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
4 212 185	4 023 785	3 930 000	24- مهمة الصحة
3 056 781	2 920 056	2 852 000	25- مهمة الشؤون الإجتماعية
8 485 998	8 106 432	7 917 500	26- مهمة التربية
2 440 750	2 331 579	2 277 238	27- مهمة التعليم العالي والبحث العلمي
1 071 362	1 023 442	999 589	28- مهمة التشغيل والتكوين المهني
2 365	2 260	2 207	29- المجلس الأعلى المؤقت للقضاء
			30- المحكمة الدستورية
35 354	33 773	32 986	31- محكمة المحاسبات
24 082	23 000	192 469	32- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات
7 923 000	7 222 000	6 838 000	33- نفقات التمويل
2 744 000	2 724 000	1 680 226	34- النفقات الطارئة والغير موزعة
<b>63 835 000</b>	<b>61 213 000</b>	<b>59 805 000</b>	<b>الجملة</b>



## جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة



## 1- موارد الدولة و تكاليفها (بحساب م د)

2024	2023		2022	2021	
ق.م	تحيين	ق.م	نتائج		
77868	71239	69914	60664	55032	جملة موارد الدولة
49160	45360	46424	40993	33547	1 مداخيل الميزانية
28708	25879	23490	19671	21485	2 موارد الخزينة
77868	71239	69914	60664	55032	جملة تكاليف الدولة
59805	56071	53921	50617	43441	1 نفقات الميزانية
18063	15168	15993	10047	11591	2 نفقات الخزينة دون تمويل العجز

## 2- جدول عمليات الميزانية (بحساب م د)

2024	2023		2022	2021	
ق.م	تحيين	ق.م	نتائج		
49160	45360	46424	40993	33547	جملة مداخيل الميزانية
8,4%	10,7%	13,2%	22,2%	10,0%	التطور (%)
44050	39488	40536	35449	30405	1 المداخيل الجبائية
4760	4335	5534	4166	3098	2 المداخيل غير الجبائية
520	40	656	45	50	منها المصادرة والتخصيص
350	1537	354	1378	44	3 الهبات
59805	56071	53921	50617	43441	جملة نفقات الميزانية
6,7%	10,8%	6,5%	16,5%	6,2%	التطور (%)
23711	22772	22772	21125	20182	1 نفقات التأجير
2538	2314	2314	2152	2157	2 نفقات التسيير
19696	19168	17222	17931	12592	3 نفقات التدخلات
5274	4693	4692	4611	4506	4 نفقات الاستثمار
67	57	57	134	303	5 نفقات العمليات المالية
6838	5842	5307	4663	3701	6 نفقات التمويل
1680	1225	1556			7 النفقات الطارئة و غير الموزعة

3807-	4869-	2190-	4960-	6193-	1 النتيجة الأولية باعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة
%2,2-	%3,1-	%1,3-	%3,5-	%4,7-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
4677-	6446-	3200-	6383-	6287-	2 النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة
%2,7-	%4,1-	%2,0-	%4,4-	%4,8-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
11515-	12288-	8507-	11047-	9988-	3 النتيجة الجمالية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة
%6,6-	%7,7-	%5,2-	%7,7-	%7,7-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)



## جدول عمليات تمويل ميزانية الدولة



## 3- جدول عمليات تمويل الميزانية (عمليات الخزينة) (بحساب م د)

2024	2023		2022	2021		
ق.م	تحيين	ق.م	نتائج			
28708	25879	23490	19671	21485	جملة موارد الخزينة	
28188	21931	24392	18280	14225	جملة موارد الاقتراض	1
16445	10563	14859	7777	7456	موارد الاقتراض الخارجي	
11743	11368	9533	10503	6768	موارد الاقتراض الداخلي	
520	3948	902-	1391	7260	جملة موارد الخزينة الأخرى	2
200	200	200	251	218	استخلاص أصل القروض	
320	3748	-1102	1140	7043	موارد خزينة أخرى	
28708	25879	23490	19671	21485	جملة نفقات الخزينة	
17863	14968	15793	9778	11097	جملة تسديد أصل الدين	1
9744	6553	6672	4248	6144	تسديد أصل الدين الخارجي	
8119	8415	9121	5530	4952	تسديد أصل الدين الداخلي	
10645	10711	7497	9624	9894	تمويل العجز باعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	2
200	200	200	269	494	قروض و تسبقات الخزينة الصافية	3

